بيع جزء من المرافق العامة للمستثمرين الأجانب.. ينعش الاقتصاد

محمود عبدالله

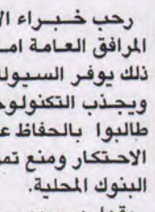
د. صلاح الجندى

رحب خبراء الاقتصاد بفكرة طرح ٢٠٪ من المرافق العامة امام الاستثمار الاجنبى قالوا ان ذلك يوفر السيولة ويحرك الركود ويقلل البطالة ويجذب التكنولوجيا الحديثة غير أن الخبراء طالبوا بالحفاظ على العمالة المصرية وضمان عدم الاحتكار ومنع تمويل المستثمرين الاجانب من البنوك المحلية.

يقول د. سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية فى الحزب الوطنى ان الاستثمار الاجنبى المباشر دائما يفيد اذا اتى بهدف الاستثمار فى مشروعات تدخل فى برنامج التنمية الاقتصادية مما يساهم فى معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة. وجلب التكنولوجيا الجديدة ويدخل ضمن القطاعات الرئيسية التى تهدف الى دعم النمو فى الاجل الطويل والمتوسط.

د. سمير طوبار

د. حسن غلاب

د. عمر حلمى

عبدالله طابل

د. عبدالسلام عمر

د. عبدالرحمن بركة

يوفر السيولة.. يحرك الركود.. يقلل البطالة.. يجذب التكنولوجيا

الخبراء: الفكرة ممتازة.. فقط.. التنفيذ يحتاج إلى ضوابط

قال : ان المشكلة فى الاستثمار الاجنبى عندما ذهب لجنوب شرق اسيا مثلا ذهب سريعا وخرج بنفس السرعة مشيرا الى ان الاستثمار الاجنبى يجب ان يرتبط بمشروعات انتاجية فى قطاعات رئيسية يستفيد ويفيد انما يستفيد ولايفيد فهذا غير مطلوب.

واضاف ان جلب استثمارات اجنبية يؤدى الى تعديل فى ميزان العمليات الراسمالية فى ميزان المدفوعات وحتى يكون هذا النوع فى التحسن مستمراً يجب ان يساهم في مشروعات حيوية تعطى عائدا للاقتصاد القومى ومن هنا يستطيع الاجنبى ان يحول ارباحه دون اعباء على الاقتصاد مؤكدا اننا نرحب بالاستثمار الاجنبى المباشر فى كافة الانشطة بشرط ان يأتى ضمن برنامج استثمارى مدروس.

ورحب رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى بفكرة طرح ٢٠ ٪ من المرافق خاصة الطرق للقطاع الخاص الاجنبى مشيرا الى ان اى ضخ اجنبى يترتب عليه تحويل اموال من الخارج لمصر يعتبر مفيداً للاقتصاد ويساهم كثيرا فى خلق فرص عمل جديدة للشباب.

لاخوف من الأجانب

ويؤكد د. حسن غلاب رئيس جامعة عين شمس أن فكرة طرح ٢٠ ٪ من المرافق العامة لمستثمرين اجانب .. خطوة هامة جداً لتقديم خدمة متميزة للمواطنين مشيراً بانه لاخوف من دخول مستثمرين اجانب هذه المجالات فليس من المعقول أن يأخذ المستثمر معه مواسير الصرف الصحى أو الكابلات او مواسير المياه والطرقات .. وأضاف: أن شركتى التليفون المحمول خير دليل على نجاح القطاع الخاص سواء كان اجنبيا او مصريا فى اقامة وادارة المشروعات فى مصر مع وجود الشركات الحكومية.

.. قال: بالطبع سوف توفر السيولة للحكومة التى سوف توجهها لمشروعات اخرى تخدم المواطنين.

الحفاظ على الأمن القومى

ويقول د. عمر حلمى فهمى وكيل حقوق عين شمس: أن طرح ٢٠٪ من المرافق العامة على المستثمرين الأجانب يجب ان يراعى البعد الاجتماعى لحقوق العاملين فى هذه المرافق.. لذلك يجب ان تحدد الحكومة وبشكل ايجابى نوعية هذه المرافق التى تطرحها للبيع.

.. وحذر من التفريط فى المرافق الحيوية التى تتعلق بالأمن القومى.

.. اتفق بأن مثل هذه الافكار من الممكن أن توفر سيولة للدولة خاصة من النقد الاجنبى.. لكنها لن توفر عمالة إلا إذا كانت هذه المشروعات تتعلق بالطرق مثلا او الكبارى!!

مشروعات مختلطة

.. وطالب بتطبيق الاقتصاد المختلط فى هذه الحالة.. لانها تعطى ميزة للمشروع بأن يكون هناك ممثلين للحكومة فى ادارة اى مشروع لمراعاة المصلحة العامة.

خدمة أفضل.. بسعر أقل

ويقول عبدالله طابل رئيس

محمد عبدالعزيز

د. حاتم القرشاوى

تحقيق
جلال راشد
جمالات يونس
اسماعيل بدر
أحمد رمضان
سليمان فؤاد
رضا العراقى

الأولوية لحماية العمالة المصرية.. ضمان عدم الاحتكار.. منع التمويل من البنوك المحلية

الشعب ان طرح ٢٠٪ من المرافق العامة لمستثمر أجنبى يؤدى الى زيادة السيولة والقضاء على حالات الركود وتخفيف العبء عن موازنة الدولة وفى نفس الوقت الحصول على اداء اقتصادى جيد وتقديم خدمة افضل بسعر تنافسى مناسب.

واضاف ان هذه الفكرة تساعد بشكل كبير فى جذب رأس المال الأجنبى وضخ المزيد من العملة الصعبة التى تعمل على استقرار سعر الصرف.

تنشيط السوق

محمود عبدالسلام عمر رئيس اتحاد البنوك يرى أن طرح ٢٠٪ من اسهم المرافق والخدمات للمستثمرين الأجانب يؤدى لتنشيط السوق ويزيد من ضخ الأموال الأجنبية فى مصر.. ودخول المستثمر الأجنبى للاستثمار فى هذه الأنشطة اضافة للاقتصاد القومى وليس انتقاصا منه ولا يجب أن يتم الطرح فى الداخل حتى لا تؤثر على موارد الدولة.. ويجب أن يعتمد هذا الاستثمار على التمويل الخارجى بالكامل.. مثل بقية دول العالم.

ويرى أن أسهم الاتصالات والكهرباء والطرق مثلا تعتبر الدائرة للسوق المصرية.. وأنها تؤدى لتنشيط السوق وتزيد الحركة الاقتصادية وتزيد السيولة.

حسين عبدالعزيز نائب رئيس البنك الأهلى يرى أولا قبل طرح ٢٠٪ للمستثمر الأجنبى فى شركات المرافق والخدمات أن يتم تحويلها لشركات مساهمة خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وأن يتم طرح ١٠٪ منها للمستثمرين الصغار بالبورصة و٢٠٪ لمستثمر اجنبى لضخ أموال جديدة وخارجية وبشرط الا تقوم الحكومة باستغلال هذه الحصيلة فى سداد ديون عليها بل يجب استغلالها فى مشروعات توفر طاقات جديدة وتوظيف للشباب والعملة.

ويرى أنه إن لم يكن هناك استمرارية فى الخصخصة وان يكون هناك برنامج مستمر لمدة تتراوح من ٣ الى ٤ سنوات فإن عادة المستثمرين الأجانب تحويل عوائد استثماراتهم بالخارج بالدولار وهذا البرنامج يجعل المستثمر الأجنبى يستقر فى استثماراته لسنوات أطول.

٤ ملیارات .. على الأقل

صبحى بدوى العضو المنتدب لبنك التمويل المصرى السعودى يرى أن ضخ أموال جديدة من الخارج من مستثمرين أجانب لشراء ٢٠٪ من اسهم الخدمات والمرافق سيؤدى لتنشيط السوق بشرط الا يقل معدل ضخ الأموال عن ٤ مليارات جنيه وطرح ٢٠٪ من اسهم الخدمات فكرة رائدة لتنشيط الحركة الاقتصادية.

عبدالرحمن بركة المدير العام ببنك مصر رومانيا ونائب رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب يرى أن طرح ٢٠٪ من اسهم شركات الخدمات يعمل على الرواج النسبى للسوق وليس الشامل.

محمود عبدالله عضو مجلس إدارة بنك الاستثمار العربى يرى أن خصخصة ٢٠٪ من اسهم الخدمات بشكل مباشر بالبيع للأجانب لن يحرك السوق بالشكل المطلوب..

والمطلوب مشروعات كثيفة العمالة وكثيرة لخلق القدرة الشرائية بشرط ألا تكلف الدولة اعباء جديدة وتزيد من فرص التشغيل للعمالة.

ويرى أنه لابد من وجود المستثمر المصرى مع الأجنبى فى مثل هذه الحالة لان المصرى هو الذى يستقطب الأجنبى وأن تبدأ فى انشاء مشروعات جديدة كالسكة الحديد والطرق ومحطات الكهرباء.

منع التمويل المحلى

محمد الشرنوبى عضو مجلس إدارة بنك مصر يرى أنه يجب دخول المستثمرين الأجانب فى المشروعات الجديدة بدلا من المشروعات القائمة والتى يجب الاكتفاء بما طرح منها حاليا ولابد من مستثمر أجنبى لضخ أموال جديدة وخارجية بدلا من الاعتماد على البنوك المحلية.

ويطالب الشرنوبى جميع بنوك مصر عدم تمويل رأس المال الاستثمارى اكتفاء بتمويل رأس مال العامل لان الخطا الاكبر تمويل المستثمر الأجنبى فى مرحلة انشاء المشروع وكفى مايحدث من المستثمرين العرب.

الخبرة مطلوبة

يقول د. صلاح الجندى استاذ الاقتصاد بجامعة المنصورة ان طرح ٢٠٪ من المرافق العامة للمستثمرين الاجانب فكرة جيدة بشرط أن يكون هؤلاء المستثمرون لهم خبرة كافية فى إدارة هذه المرافق للعمل على جذب احدث التكنولوجيا الحديثة التى تساعد على توفير الخدمات بأسعار مناسبة.

وأضاف ان طرح المرافق للمستثمر الأجنبى يعطى الفرصة للمستثمر المحلى فى إدارة واقامة مشروعات اخرى تحقق التنمية الاقتصادية للدولة.

وطالب بضرورة المراقبة الجيدة من الدولة حتى يكون لها السيطرة العليا على هذه المرافق لضمان حماية المستهلك وتوفير له الخدمة بأسلوب سليم.

وقال إن هذه الفكرة ستخفف عن كاهل الموازنة العامة للدولة وتعمل على انعاش السوق.

رقابة على الأجانب

د. محمد عبدالباقى ابراهيم.. استاذ الهندسة ومدير مركز الدراسات يقول: إن طرح ٢٠٪ من المرافق العامة للمستثمر الأجنبى يمكن أن يحل جزءاً من مشكلة السيولة ولكنه يظل جزء ضئيل فهناك جملة عوامل هى التى خلفت فى النهاية مشكلة السيولة، وفى البداية لابد ان ندخل التجربة بحذر وعلى مراحل مع تقييم كل مرحلة فمن الخطأ ان نطرح المشروعات كلها دفعة واحدة للمستثمر الأجنبى لأن خبرتنا فى هذا النوع من الادارة مازالت فى البداية ومن ثم يمكن تعديل المسار الاقتصادى والادارى دون خسائر كبيرة.

قال إن هناك بعض المشروعات لها بعد أمنى كقطاع الاتصالات مثلاً فإذا طرحنا ٢٠٪ من هذا القطاع للمستثمر الأجنبى فهو طرف يمكن أن يطلع على آليات شبكات الانترنت والحاسب الآلى ويطلع على البيانات التجارية والصناعية وقد يؤثر ذلك بالسلب على معدلات النمو من خلال الاطلاع المستمر على محتويات هذه الشبكات وربما نقلها لأطراف خارجية للاستفادة منها فى ضرب الاقتصاد القومى، الامر الذى يتطلب وجوداً فعالاً من القطاع الحكومى للمراقبة المستمرة.

اما شبكات الطرق ومنعاً للاحتكار فيمكن بيع جزء من الشبكة الحالية وانشاء طرق أخرى بديلة قد تكون اقل فى مستوى الخدمات ويشرط ان تدار بمعرفة الحكومة او الادارة المحلية اما مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحى فلابد من الضوابط القوية لتحديد سقف لزيادة اسعار هذه الخدمات الحيوية حتى لا يدفع المستهلك الثمن فى النهاية على الا تقل نسبة العمالة المصرية عن ٨٠٪ واشتراك الكوادر المحلية فى الادارة لخلق صف ثان مدرب على الاساليب الحديثة فى الادارة. وعلى المستثمر الاجنبى وضع برنامج زمنى موضح فيه جملة الاستثمارات المتوقعة فى هذه المناطق فى مدى زمنى محدد بعدها تعود هذه المرافق بخدماتها كاملة وفى حالة جيدة للقطاع الحكومى.

الطرق السريعة فقط

اللواء محمد عبدالعزيز رئيس قطاع الطرق والكبارى بمحافظة القاهرة يقول: هذه التجربة لا تصلح إلا على الطرق السريعة والطريق الدائرى فالمفروض ان المستثمر سيضطر لانشاء محطات وأماكن لتحصيل الرسوم وهذا غير مجد فى الطرق الداخلية وحتى بين المحافظات وهذا يطرح عدد من التساؤلات ماهو المقابل العينى الذى سيدفعه المواطن والذى يجب ان يكون اقل مايمكن؟ ومدد الانتفاع يجب ان يتم عليها الاتفاق مسبقاً، على ان يسلم الطريق فى نهاية مدة الانتفاع بحالة جيدة.. وفى هذه الأثناء يمكن للحكومة أن تستغل جزءاً من الدخل فى انشاء طرق بديلة ويمكن الاتفاق فى نفس الوقت مع المستثمر فى انشاء شبكة جديدة من الطرق والاتفاق والكبارى لخدمة الطرق القائمة بالفعل محققين بذلك الفائدة للطرفين على ان يسبق كل ذلك دراسات جدوى دقيقة ومستفيضة.

.. الدكتور حاتم القرنشاوى استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية يرى أن خصخصة المرافق.. فكرة ليست جديدة.. وتم طرحها بأكثر من طريقة فى مجال الكهرباء والمياه داخل المدن الجديدة بنظام الى BOT كما فى مدينة شرم الشيخ.

يضيف: من يولد الكهرباء ويوزعها سواء كان.. شركة عامة أم خاصة.. ليست هى القضية.. ولكن القضية الحقيقية أن الشركات الخاصة فى هذه المجالات موقف احتكارى والمستهلك فى هذه الحالة اختياراته معدومة. والأخطر ان ذلك يتم فى ظل عدم وجود قانون لمنع الاحتكار او حماية المنافسة الذى نطالب بإصداره منذ سنوات لتحديد العلاقة بين الشركة والمستهلك.. ومن المهم أن نضع الضوابط قبل طرح المرافق للبيع وخصخصتها.. لضمان كفاءة الخدمة وانتظامها.. وحماية حق المستهلك فى التعويض فى حالة عدم وصول الخدمة بالشكل المطلوب او اصلاح الاعطال.. ولأن المستهلك يتعامل مع محتكر.. فلابد ايضاً من وضع ضوابط تسعيرة تنظمها الدولة كما هو مطبق فى معظم دول العالم.. خاصة أنها مرافق حيوية لا يمكن للمواطن الاستغناء عنها.

.. يقول د. القرنشاوى إنه لا مانع من خصخصة المرافق.. ولكن بشرط ان تنطلق من نقطة دراسة حقيقية لتكاليف الخدمة وأن يكون القطاع الخاص اكثر كفاءة واقل سعراً.. وهو الهدف من التحول من القطاع الحكومى إلى القطاع الخاص..

ويرى أن الأفضل أن يتم البيع عن طريق البورصة.. لمستثمر رئيسى يملك القدرات والكفاءات الفنية وأن يلتزم ببرنامج محدد لرفع الكفاءة وتخفيض السعر..

البنك المصرى لتنمية الصادرات
EXPORT DEVELOPMENT BANK OF EGYPT
(E.D.B.E)
ش.م.م
١٠٨ شارع محيى الدين ابو العز - المهندسين
رأس المال المرخص به خمسمائة مليون جنيه
رأس المال المصدر والمدفوع ٢٥٠ مليون جنيه
سجل تجارى رقم ٢٤٠٤ - شركات الأموال (الجيزة)
اخطار ثان
دعوة إلى اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك
المساهمون بالبنك المصرى لتنمية الصادرات مدعوون إلى اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقدها بقاعة فورسيزونز بفندق فورسيزونز - ٢٥ شارع الجيزة بجوار برج النيل الإدارى فى تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٠/٩/١٣ وذلك لمناقشة الموضوعات الآتية :
١- اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال البنك عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ .
٢- اعتماد تقرير مراقبى حسابات البنك عن ذات العام المالى .
٣- إقرار ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ .